لا يزال اقبال المستثمرين الأجانب على السندات الإقليمية قويا

«الوطني»: عائدات السندات العالمية المعيارية تواصل تراجعها خلال الربع الثاني من 2019

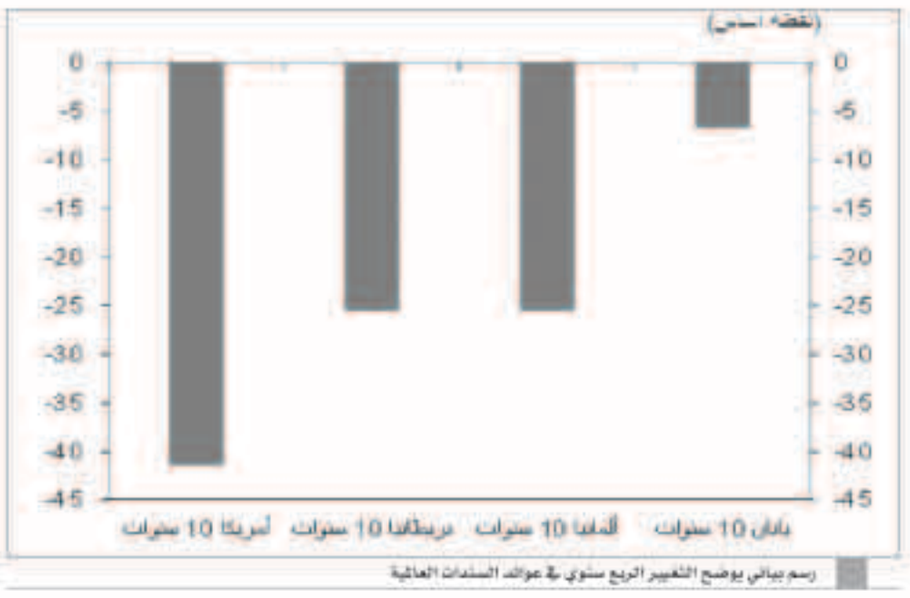

رسم بياني يوضح التغير الربع سنوي في عوائد السندات العالمية

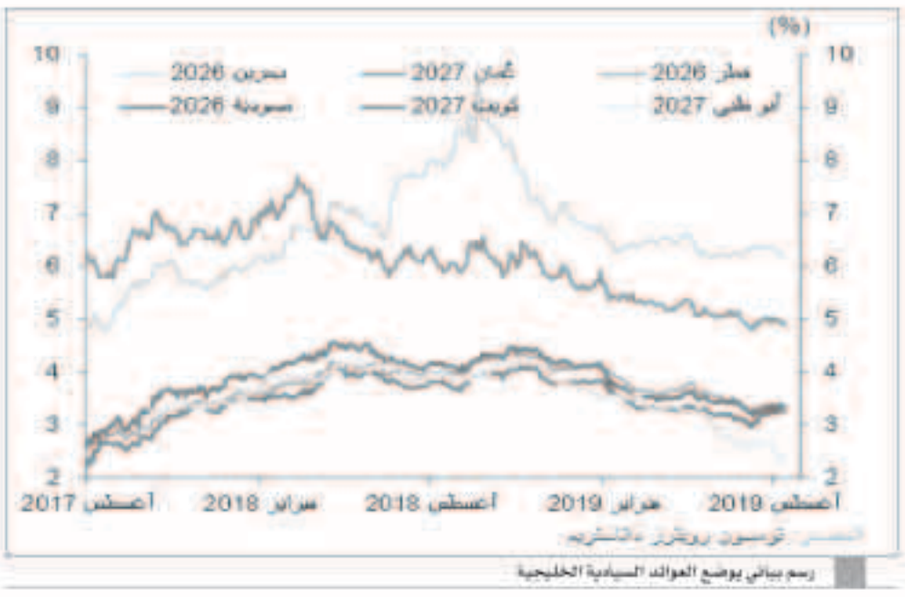

رسم بياني يوضح العوائد السيادية الخليجية

واصلت عائدات السندات العالمية المعيارية تراجعها في الربع الثاني من العام 2019 في ظل استمرار التوترات التجارية واتباع البنوك المركزية لسياسات نقدية تيسيريه، هذا إلى جانب المؤشرات الواضحة على تباطؤ النمو الاقتصادي. وتبعت عائدات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي خطى نظيراتها العالمية حيث شهدت تراجعا حادا فيما يعزى جزئيا لزيادة الطلب نتيجة للانضمام إلى مؤشر سندات الأسواق الناشئة. ويبدو ان المستثمرين لم يتأثروا إلى حد ما بالتوترات الجيوسياسية الأخيرة في منطقة الخليج وذلك على الرغم من انه في حالة حدوث تصعيدا جديدا او هبوط في أسعار وعائدات النفط قد يتعرض الوضع المالي للخطر بما يشكل مخاطر سلبية على أسواق الدخل الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي. وفي ذات الوقت، سجلت إصدارات أدوات الدين الإقليمية رقما قياسيا قدره 40 مليار دولار في الربع الثاني من العام 2019، والتي غلب عليها الإصدارات السيادية وشبه الحكومية بصدارة السعودية.

عائدات السندات الخليجية تشهد تراجعاً أكثر حدة في الربع الثاني على خلفية الانضمام إلى مؤشر السندات العالمية

مستوى قياسي لإصدارات السندات الخليجية بـ 40 مليار دولار خلال الربع الثاني من 2019

زخم الإصدارات في الربع الثاني من 2019 رفع إجمالي الديون القائمة في دول مجلس التعاون 501 مليار دولار

تراجع عائدات السندات الدولية

أدت التوترات التجارية المستمرة والبيانات الاقتصادية الضعيفة نسبيا وانخفاض معدلات التضخم وتوقعات خفض أسعار الفائدة إلى تراجع عائدات السندات العالمية المعيارية في الربع الثاني. والتي جاءت في مقدمتها سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات حيث شهدت أعلى معدل تراجع، مسجلة انخفاضا بواقع 41 نقطة أساس على أساس ربع سنوي وصولا إلى 2.00% بنهاية الربع الثاني. وأدى ذلك إلى انعكاس منحنى العائد بشكل أكثر وضوحا بفارق كبير بلغ 12 نقطة أساس بين عوائد السندات المستحقة خلال 3 أشهر وتلك المستحقة بعد 10 سنوات، واتسع هذا الفارق ليصل إلى 32 نقطة أساس مع هبوط العائد على السندات لأجل 10 سنوات إلى أدنى مستوياته المسجلة منذ ثلاثة أعوام، لتبلغ 1.68% كما في منتصف أغسطس.

يدفع مزيج من العوامل من ضمنها ضعف معدلات التضخم والمخاوف المتعلقة بآفاق النمو الاقتصادي بسبب التوترات التجارية إلى اضافة المزيد من الضغوط على عائدات السندات طويلة الأجل في المستقبل، إلا ان سياسة الاحتياطي الفيدرالي ستكون الأكثر تأثيرا. فعلى الرغم من قيام الفيدرالي بخفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في يوليو كما كان متوقعا، إلا أنه أشار أيضا إلى أن تلك الخطوة لا تمثل بداية لدورة تيسيريه أوسع نطاقا. وقد يؤدي اتخاذ الاحتياطي الفيدرالي لموقف أكثر حيادية إلى وضع حدا لتراجع عائد سندات الخزانة الأمريكية على المدى القريب إلى المتوسط وذلك على الرغم من تسعير أسواق العقود الآجلة للأصول على أساس توقع خفض اسعار الفائدة ولو لمرة واحدة اخرى على الأقل هذا العام وسط تصاعد وتيرة النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين.

وفي ذات الوقت، تسبب ضعف النمو في منطقة اليورو، لا سيما تراجع قطاع الصناعات التحويلية والصادرات في ألمانيا بضغط من ضعف بيئة العمل في القطاع الخارجي، في تحول العائد على السندات الألمانية لأجل 10 سنوات لتسجيل أداءً سلبيا، حيث انخفض بمقدار 25 نقطة أساس على أساس ربع سنوي ليصل إلى 0.33%- بنهاية الربع الثاني – أقل حتى من اليابان – وتسارعت وتيرة هبوط العائد ليسجل 0.61%- بحلول منتصف أغسطس. وقد ساهم البنك المركزي الأوروبي في هذا التراجع نظرا لتبنيه سياسة نقدية تيسيريه بنحو متزايد بما يعزز إمكانية خفض سعر الفائدة والتفكير في إعادة برنامج التيسير الكمي مجددا. كما تعرضت السندات البريطانية لانخفاضات حادة نسبياً (25- نقطة أساس إلى مستوى قياسي جديد بلغ 0.5%) في ظل حالة عدم اليقين المحيطة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي واستقالة رئيسة الوزراء تيريزا ماي وتولي بوريس جونسون المتشدد تجاه مغادرة بلاده للاتحاد زمام السلطة. وأخيرا، فقد كانت عائدات سندات الحكومة اليابانية هي الأقل تأثرا بالأحداث العالمية السلبية، حيث انخفضت بواقع 7 نقاط أساس فقط على أساس ربع سنوي.

عائدات السندات الخليجية تشهد تراجعاً أكثر حدة

شهدت عائدات سندات دول مجلس التعاون الخليجي تراجعاً أكثر حدة من نظيراتها العالمية بصفة عامة في ظل تأثرها بعوامل مماثلة، بالإضافة إلى ان عائدات السندات الخليجية لديها نقطة انطلاق أعلى، بدعم من تجاوز سعر مزيج خام برنت 75 دولارا للبرميل في منتصف الربع الثاني من العام (إلا انها تراجعت منذ ذلك الحين) وإدراج السندات الخليجية ضمن مؤشر السندات العالمي (برجاء النظر أدناه).

وقد تراجع عائد السندات الخليجية متوسطة الأجل (آجال 7-8 سنوات) فقد تصدرت سندات كل من السعودية والكويت وأبو ظبي بانخفاضات قدرها 65 و61 و 60 نقطة أساس على التوالي في الربع الثاني. وقد يكون الطلب على أدوات الدين السعودية قد عززه تدشين المملكة لتداول السندات والصكوك من خلال السوق المالية السعودية "تداول" في أبريل الماضي، في حين عزز سوق الدين الإماراتي قيام الحكومة بسن قانون الدين العام في أواخر العام 2018 وإنشاء مكتب ادارة الدين العام، وهو الأمر الذي أدى إلى تحسين اللوائح المنظمة وتسهيل الوصول إلى السوق وزيادة مستوى الشفافية. أما بالنسبة للكويت، فقد عزز تصنيفها الائتماني القوي وانخفاض مستويات الدين الحالية من تراجع عائدات السندات فيما يعزى جزئيا لغياب الإصدارات الجديدة. وكانت العائدات العمانية هي الأقل تغيراً، حيث تأثرت بتأخر تطبيق الإصلاحات وتوقع زيادة التحديات المتعلقة بالوضع المالي للسلطنة مقارنة ببعض اقرانها من دول مجلس التعاون الخليجية الأخرى.

كما ساهم ايضا في تعزيز الطلب الإقليمي الإدراج الوشيك للعديد من دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مؤشر جي بي مورجان لسندات الأسواق الناشئة. وفي ظل تقديرات وصول قيمة الأصول المدارة إلى 300 مليار دولار وتخصيص وزن مرجح بنسبة 11.3% للسندات الخليجية ضمن المؤشر، تشير التقديرات إلى إمكانية تدفق حوالي 30 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية إلى سندات المنطقة، مع تركيز أكثر من نصفها لأسواق الدين الأكبر مثل السعودية وقطر.

ومستقبلياً، يتوقع أن تواصل عائدات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي تأثرها بعائدات السندات العالمية، والتي تراجعت على خلفية مخاوف النمو كما أسلفنا الذكر. إلا انه على الرغم من ذلك، قد يكون تراجع عائدات السندات الخليجية محدوداً إذا تسبب ضعف النمو العالمي في انخفاض أسعار النفط، بما يعني وجود عجز مالي أكبر وزيادة متطلبات التمويل . هذا بالإضافة إلى مساهمة تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية المتعلقة بإيران في التأثير على عائدات السندات الخليجية.

مستوى قياسي جديد لإصدارات السندات في المنطقة

ارتفعت قيمة إصدارات سندات دول مجلس التعاون الخليجي وذلك في ظل تراجع العائدات لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 40 مليار دولار في الربع الثاني من العام 2019، متخطية بذلك أعلى مستوياتها المسجلة في الربع الأول من العام 2019 بقيمة 32 مليار دولار بما يشير إلى أداء سنوي قوي للعام 2019. وارتفع إجمالي الديون القائمة (الخارجي والداخلي) إلى 501 مليار دولار بنهاية الربع الثاني مقابل 478 مليار دولار في الربع الأول. وجاءت الإصدارات الحكومية وشبه الحكومية في الصدارة، وكان تمويل الاستثمارات الاستراتيجية من قبل صناديق الثروة السيادية والشركات المملوكة للدولة من المحركات القوية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون ارتفاع حجم الدين المستحق قد ساعد في زيادة الإصدارات الجديدة، حيث من المقرر استحقاق أجل سندات بقيمة تقارب 43 مليار دولار في العام 2019، من ضمنها 28 مليار دولار مستحقة السداد في أوائل أغسطس.

وجاء الجزء الأكبر من إصدارات الربع الثاني من السعودية بقيمة 26.8 مليار دولار، بما في ذلك اصدار شركة أرامكو السعودية بقيمة 12 مليار دولار، حيث تتطلع الشركة إلى ترسيخ علاقتها بالمستثمرين الدوليين قبل طرح أسهمها للاكتتاب العام في العام 2021 إضافة إلى تخطيطها لشراء حصة في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك). كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن سلطنة عمان قد استغلت أسواق الدين العالمية للمرة الأولى هذا العام في يوليو من خلال إصدارها الناجح لسندات بقيمة 3 مليارات دولار على الرغم من المخاوف المتعلقة بوضعها المالي. وفي ذات الوقت، ارتفعت إصدارات سندات الشركات المالية في المنطقة بدعم من النمو لعمليات الدمج والاستحواذ، وخاصة في الإمارات والسعودية.

ونظرا لانخفاض تكاليف الاقتراض العالمية والإقليمية، والتي قد تتجه لتسجيل المزيد من التراجع، من المقرر ان تظل إصدارات السندات قوية خلال الفترة المتبقية من العام. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال اقبال المستثمرين الأجانب على السندات الإقليمية قويا، كما تساهم الميزانيات الخليجية التوسعية والتراجع الذي شهدته أسواق النفط مؤخرا في حال استمراره في دعم احتياجات الاقتراض لدول مجلس التعاون الخليجي.

خلال حفل المنتجعات والمطاعم العالمية الفاخرة

«مطعم سولت» في فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة يفوز بعدة جوائز مرموقة

حاز مطعم سولت في فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة على أربع جوائز مرموقة خلال حفل جوائز المنتجعات والمطاعم العالمية الفاخرة في سانت بطرسبرغ في روسيا. وقام أكثر من 200 شخص بحضور الحفل المتالق، حيث مثلوا 90 دولة و 450 منتجع صحي و 270 مطعمًا من جميع أنحاء العالم.

يشتهر مطعم سولت بتقديم جودة عالية من المأكولات البحرية، وهذا ما أهله لفوز 4 جوائز تتمثل في أربعة فئات: "مطعم المأكولات البحرية الفاخرة"، "مطعم دولي متنوع"، "مطعم يوفر أجواء رومانسية"، و"مطعم يوفر أجواء فاخرة".

وبهذه المناسبة، قال سافينو ليوني، المدير العام لفندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة: "نفتخر بالحصول على 4 جوائز مرموقة لمطعم سولت خلال حفل جوائز المنتجعات والمطاعم العالمية الفاخرة. ونود أن نتقدم بالشكر الجزيل لجميع ضيوفنا على دعمهم المتواصل وثقتهم التامة والتصويت لنا. إنه إنجاز رائع وأنا فخور بتهنئة الفريق بأكمله على شغفه وتفانيه".

تعكس هذه الجوائز جهودنا الحثيثة لتقديم خدمات راقية كما تعبر عن تفاني طاقم عمل الفندق لتوفير خدمة متفردة وتجربة استثنائية لجميع ضيوفنا."

تمتاز "جوائز السفر العالمية" بالتصويت عليها من جانب خبراء ومحترفين في مجال السياحة والسفر على مستوى العالم. كما تتمتع حفلات توزيع جوائزها بحضور كبار المسئولين من كبرى الوجهات السياحية وشركات السياحة والسفر. وتعكس هذه الجوائز التزام فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة بالتميز وتفاني موظفيه خلال الستة الماضية.

فريق العمل بالمطعم في لقطة تذكارية مع الجوائز

بنك الخليج يعلن الفائزين بسحب الدانة الأسبوعي

أجرى بنك الخليج سحب الدانة الأسبوعي بتاريخ 18 أغسطس، وأعلن من خلاله عن أسماء الفائزين العشرة خلال الأسبوعين الماضيين من 4 إلى 8 أغسطس ومن 11 إلى 15 أغسطس 2019 بجوائز نقدية قيمة كل منها 1000 دينار كويتي أسبوعياً.

وفيما يلي أسماء الفائزين الخمسة للفترة من 4 إلى 8 أغسطس:

عدنان عبدالوهاب نصف النصف

رباب سيد الموسوي

نجاة جاسم محمد الكوت

بلال عبدالرحمن أحمد العبدالله

حنان حسين سيد عطا عبدالوهاب

وفيما يلي أسماء الفائزين الخمسة للفترة من 11 إلى 15 أغسطس:

ابراهيم محمود شهاب

هاني علي نكورو

عائشه حمود سعد العازمي

يوسف غلوم حاجي أحمد

فتر سعود مجبل فجحان (قاصر)

هذا، ويجري بنك الخليج سحب الدانة ربع السنوي الثالث في 25 سبتمبر 2019 على جائزة قيمتها 500,000 دينار كويتي. أما السحب الأخير فسوف يقام في 16 يناير 2020 وسيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2019 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار كويتي. ويشجع بنك الخليج عملاء الدانة على زيادة فرص فوزهم عن طريق زيادة المبالغ التي يتم إيداعها في الحساب، باستخدام خدمة الدفع الإلكتروني الجديدة المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية. كما يوفر حساب الدانة العديد من الخدمات المتميزة لعملائه منها خدمة "بطاقة الدانة للإيداع الحصري" التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة "الحاسبة" المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية، والتي تمكن عملاء الدانة من احتساب فرصهم للفوز في سحوبات الدانة الأسبوعية، ربع السنوية والسنوية.

وتجدر الإشارة إلى أن حساب الدانة متاح للكويتيين وغير الكويتيين المقيمين في الكويت. ويتعين على العملاء إلى الاحتفاظ بالحد الأدنى للرصيد البالغ 200 د.ك لفتح الحساب شرط الاحتفاظ بالمبلغ نفسه للتأهل تلقائياً للدخول في سحوبات الدانة المقبلة. وفي حال انخفض الرصيد إلى ما دون مبلغ 200 د.ك. في أي وقت، يتم خصم مبلغ 2 د.ك. من الحساب على أساس شهري لحين استيفاء الحد الأدنى للرصيد. أما بالنسبة للعملاء الذين يفتحون حساب الدانة أو يودعون مبالغ أكثر في الحساب، فيتأهلون للدخول تلقائيا إلى السحوبات الأسبوعية في غضون يومين. وللمشاركة في سحوبات الدانة ربع السنوية والسنوية المقبلة في عام 2019، يتعين على العملاء الاحتفاظ بالرصيد المطلوب. علاوة على ذلك، يكافأ العملاء الأوفياء بقرص الولاء. قرص الولاء عبارة عن إجمالي الفرص التي اكتسبها العميل في السنة السابقة والتي تضاف إلى العام المقبل كمكافأة له على ولائه. تطبق الشروط والأحكام.

يرجى العلم بأنه يتم إجراء جميع سحوبات الدانة والموافقة عليها بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة، وأيضا قام بنك الخليج بإبرام شراكة مع مكتب إرنست آند يونغ بشأن نظام "سحوبات جوائز الدانة" لمساعدة البنك في تقييم عملياته والضوابط الفنية مع الأخذ بالاعتبار المؤشرات ذات الصلة وتقديم التوصيات بما يتماشى مع الممارسات الرائدة في الصناعة المصرفية. وأجريت دراسة وفقاً لأفضل الممارسات في القطاع المصرفي ومتطلبات المراقبة الخاصة ببرامج السحوبات المماثلة، بحيث تم إجراء مراجعة على نظام إدارة السحوبات وتصنيف العملاء وفقاً لمعايير العمل المحددة والتعاملات اللازمة من خلال النظم الآلية وذلك لتقديم المشورة إلى بنك الخليج حول مجالات التحسين المحتملة.